

## قانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء  
نقابة المهن الاجتماعية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

( المادة الأولى )

تستبدل بنصوص المواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ،  
٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء نقابة المهن الاجتماعية  
النصوص الآتية :

مادة ١ — تنشأ نقابة للمهن الاجتماعية ، تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتباشر  
نشاطها في إطار السياسة العامة للدولة ، ويكون مقرها القاهرة ، ولها فروع على مستوى  
المحافظات .

مادة ٢ — تستهدف النقابة تحقيق الأهداف التالية :

( أ ) العمل على تنمية الوعي الاجتماعي بين أفراد الشعب بما يساعدهم على تحسين الخدمات  
وزيادة الإنتاج في البلاد .

( ب ) الإسهام في دراسة المشكلات والظواهر الاجتماعية والنفسية واقتراح الحلول  
العملية لها وتقديم التقارير اللازمة عنها إلى أجهزة الدولة المعنية .

( ج ) تعبئة قوى أعضاء النقابة ، وتنظيم جهودهم ، لإسهامهم في خدمة المجتمع لتحقيق  
الأهداف القومية والعمل بالتعاون مع المنظمات الشعبية لتحقيق خطة التنمية  
الاجتماعية .

(د) العمل على ارتباط جميع المشتغلين بالرعاية الاجتماعية في جمهورية مصر العربية بعضهم ببعض وتوثيق الصلات بينهم وبين زملائهم في مختلف البلاد العربية ، وكذلك الأرتباط بالهيئات العالمية العاملة في ميادين الرعاية الاجتماعية للعمل على تقدم المهنة ووضعها في خدمة الأهداف الإنسانية لتحقيق الكفاية والعدل والرفاهية .

(هـ) العمل بالاشتراك مع البلاد العربية والأفريقية والآسيوية على دراسة الموضوعات والظواهر الاجتماعية والنفسية ، ذات الطابع المشترك ، وتبادل المعلومات والخبرات فيما بينها ، والاشتراك في المؤتمرات الدولية التي ترتبط بهذه الأهداف .

(و) العمل على متابعة تطور المهنة في العالم وتطويرها داخل البلاد .

(ز) الإسهام مع الجهات المختصة في وضع الخطط العلمية للتنمية الاجتماعية .

(ع) العمل على تنظيم المهن الاجتماعية وتطويرها ونشيط البحوث وتطبيقاتها وتشجيع القائمين بها .

(ط) تقديم الخدمات للأعضاء وتشمل :

١ - الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترويجية .

٢ - تقديم المساعدة عند الحاجة .

٣ - تقديم وكفالة الرعاية الصحية للأعضاء وأمرهم .

٤ - تنظيم معاش الشيخوخة والعجز والوفاة .

مادة ١٤ - على كل عضو مشتغل أن يؤدي إلى النقابة رسم قيد قدره ستة جنيهات عند الالتحاق بالنقابة واشتراكا سنويا قدره ستة جنيهات يؤدي على أقساط شهرية متساوية .

وتلتزم جهات العمل ، بناء على طلب النقابة بسداد رسم القيد والاشتراك للنقابة خصما من مستحقات أعضائها العاملين في هذه الجهات .

مادة ١٥ - على العضو غير المشتغل أن يؤدي إلى النقابة عند التحاقه بها رسم قيد قدره ستة جنيهات .

مادة ٢٨ - تنتخب الجمعية العمومية النقيب بطريقة الانتخاب المباشر ويشترط فيمن يتقدم لترشيح لمنصب النقيب :

- (أ) أن يكون قد مضى على تخرجه خمس عشرة سنة على الأقل .
- (ب) أن يكون قد عمل في أحد مجالات العمل الاجتماعي مدة عشر سنوات على الأقل .
- (ج) أن يكون مركز عمله داخل جمهورية مصر العربية بصفة دائمة .

مادة ٣١ - مدة النقيب خمس سنوات، ولا يجوز انتخابه أكثر من مرتين متواليتين .

مادة ٣٧ - يتكون مجلس النقابة من النقيب وستة عشر عضواً، يراعى في انتخابهم أن يكون نصفهم من خريجي أقسام الاجتماع بالجامعات ، والنصف الآخر من خريجي كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية العالية .

مادة ٣٩ - يشترط فيمن يتقدم لترشيح لعضوية مجلس النقابة أن يكون من بين الأعضاء المشتغلين ومضت على ممارسته المهنة خمسة عشر عاماً على الأقل .

مادة ٤٠ - مدة العضوية لمجلس النقابة خمس سنوات ، ويقوم المجلس في أول اجتماع له بعد انتخابه بانتخاب وكيلين للمجلس وأمين عام وأمين عام مساعد وأمين صندوق من بين أعضاء المجلس وذلك عن مدة مجلس النقابة .

مادة ٥١ - يشترط فيمن يتقدم لترشيح لمنصب رئيس النقابة الفرعية أن يكون قد مضى على تخرجه خمس عشرة سنة على الأقل ، وأن يكون مقرر عمله في المحافظة التي يرشح نفسه لنقابتها الفرعية .

مادة ٥٢ - يتم انتخاب مجلس النقابة الفرعية للمحافظة في نفس الاجتماع الذي يتم فيه انتخاب رئيس النقابة بواسطة أعضاء الجمعية العمومية الفرعية الحاضرين .

مادة ٥٣ - يتكون مجلس النقابة الفرعية من رئيس النقابة الفرعية وعشرة أعضاء، يراعى في انتخابهم أن يكون نصفهم من خريجي أقسام الاجتماع بالجامعات والنصف الآخر من خريجي كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية العالية .

مادة ٥٤ - مدة رئيس مجلس النقابة الفرعية وعضوية مجلس النقابة خمس سنوات ، ويقوم المجلس في أول اجتماع له بانتخاب وكيل وأمين سر وأمين صندوق من بين أعضاء مجلس النقابة الفرعية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ما يصبم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤٠٢ ( ٢٦ يولييه سنة ١٩٨٢ )

حسنى مبارك

## قانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرة (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة والمعدلة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ النص التالي :

(ج) تعفى من الرسوم الجمركية الأصلية والتكيلية المفروضة على ما استورده من معدات وأدوات وأجهزة ولوازم إنتاج ، كما تعفى من الرسوم الجمركية الأصلية والتكيلية المفروضة على ما تلقاه من معونات وهبات وتبرعات من الخارج ، ويشترط في جميع الأحوال أن تكون هذه الأشياء لازمة لنشاطها وتوافق عليها الجهة الإدارية المختصة .